دعـوة الشركات اليابانية لدخول سوق الاستثمار فـي البصرة

□ البصـرة / ريسـان الفهـد – وكالات

مشروع قيد الانجاز... ارشيف

عـد مسؤولون حكوميون في البصرة أوطأ العطـاءات مشكلة تقف امـام حركة الإعمار في المدينـة ، في الوقـت الـذي تتعـالى فيه الدعـوات للشـركات اليابانية لدخول سوق الاستثمار في البصرة. وقال رئيس مجلس محافظـة البصـرة صبـاح البـزوني "إن مجلس المحافظة يطمـح إلى أن يكون هناك تواجد فاعل للشركات اليابانية في البصرة باعتبارها من الشركات العالمية الرصينة".

ودعـا خـلال استقباله السفـير الياباني في العـراق سومومـو هاسيغـاوا " إلى تفعيل القرض الياباني الذي قدمته حكومة طوكيو الى المحافظـة لإنشـاء مشروع المـاء العذب في قضاء الفـاو وضرورة افتتـاح قنصلية يابانيـة في المحافظـة لمتابعـة الشـركات اليابانية التي تروم العمل وتسهيل مهمتها في الحصـول على فرص استثمارية وكذلك افتتـاح فـروع للشـركات التي تتوفـر فيها فرصـ استثمارية كبـيرة لأنهـا تتجه نحو البناء والإعمار".

مـن جانبه أشـار السفير اليابـاني إلى أن" حكومته تضع في حساباتها الأهمية الاقتصاديـة لمحافظة البصـرة وتعمل على التنسيق مع الحكومة المحلية للدخول بقوة وتنفيـذ مشاريـع مهمة مـن بينهـا مشروع بناء مجمـع تصدير النفط الخـام في الفاو ومشـروع الماء العذب بالإضافـة إلى إنشاء مصنع للأسمدة".

وأضـاف أن" اليابان سبق أن أرسلت بعثة اقتصادية متخصصـة إلى البصرة للإطلاع على حجم الفرصـ الاستثمارية والمشاريع التي من الممكن أن يكون للشركات اليابانية دور في تنفيذها.

ومن جانب آخر وضع رئيس المجلس حجر الأساس لثـلاث محطات كهربـاء تحويلية (٣٣ / ١١ كـي فـي) في صفـوان وأم قصـر وخـور الزبـير". وقـال البـزوني خـلال الافتتـاح" أن هـذه المحطـات تأتـي ضمـن مشاريع تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٠ و٢٠١١ وسيتـم دخولها الخدمـة في الخامس عشر من حزيران القادم ".

وكشـف " أن مجموع المحطـات المخصصة للمحافظة هي ٣٤ محطة تنفذ وزارة الكهرباء ٩ منها وتتكفل الحكومة المحلية بتنفيذ بقية المحطـات في عموم مناطـق البصرة والتي تمـت إحالـة ١٥ محطـة منهـا إلى شـركات فرنسية هـي شنايدر واريتـا بالإضافة إلى إحالـة ١٠ محطـات إلى شـركات عراقية".

وكشـف رئيـس المجلس " إن الصيف القادم سيشهـد تجهيز الكهربـاء للمواطنين بواقع ساعتـين مقابـل ساعتـي قطـع علـى أقـل تقدير خصوصاً بعـد حصول موافقة وزير الكهرباء على حصول المحافظة على الطاقة الكهربائية التي تنتجهـا البارجات التركية الثـلاث والتي من المؤمـل أن تدخل الخدمة في الأول من نيسان العام الجاري".

في غضـون ذلـك اتفق عـدد مـن المسؤولين المحليـين واصحـاب شـركات المقـاولات في محافظـة البصـرة علـى ان "اوطـأ العطاءات"تعـد مشكلـة رئيسيـة تواجـه مشاريـع الاعمار من خلال احالـة المشاريع الى شـركات وفـق هـذه الآليـة دون النظر لامكانياتها وخبراتهـا في مستوى التنفيذ، فيمـا نفت الجهـات ذات العلاقـة اتباع هذه السياسـة في تعاملاتهـا بعمليـة الاحالـة.

وقـال مديـر قسـم التخطيـط العمراني في مجلـس محافظة البصرة عباس ماهر ان" التعليمات الوزارية تنص على عدم الالتزام بأوطـا العطاءات في مجـال احالة المشاريع مبينـاً ان المحافظـة واللجـان فيهـا تحيـل معظـم المشاريع وفق مبدأ اوطـأ العطاءات مما أدى الى تنفيذ المشاريع من قبل شركات غير جيـدة وغير رصينة ولاتمتلـك تاريخاً في اعمـال مماثلة وهو ما ظهر في مشاريع البلدية والمجاري وبناء المدارس".

واضـاف بحسـب (آكانيـوز) انـه" كان هنـاك قرار مـن مجلـس محافظـة البصرة يلـزم المحافظـة بدعوة الشـركات الرصينة والكبيرة في تنفيذ المشاريع المماثلة وكذلك دعـوة الشـركات الاستثمارية للتصميـم والاشـراف على التنفيذ لكـن لم يتم تطبيق هذا القرار من قبل الجهات المعنية".

ودعـا عباس الى" ضـرورة فـرز الشركات غـير الكفـوءة والتـي رصـدت ضدهـا مؤشرات سلبية خلال السنوات الماضية من الشـركات الجيدة في مسألة التعامل بتنفيذ المشاريع".

مـن جانبـه ذكـر مسـؤول لجنـة التنميـة الاقتصاديـة في مجلـس المحافظـة محمود المكصوصـي لـ(اكانيـوز) ان " مجلـس المحافظـة صـادق علـى الف مشـروع احيل منهـا ٨٠٠ مشـروع للتنفيذ وهـذا يدل على جديـة الحكومـة المحليـة في تقـديم افضل الخدمات لمواطنيها".

لكنـه لفت الى ان"هنالك عدة نقاط في احالة اي مشروع الى شركـة معينة متمثلة بفترة التنفيـذ والسعـر والاعمـال المماثلـة ولكن للاسـف الشديد نجـد انه يتم الاخـذ باوطأ العطـاءات على حسـاب المواصفـات الفنية الاخـرى وبـدوره انعكس ذلك علـى نوعية التنفيذ دون المستوى المطلوب".

ونوه الى ان "ذلك يعود الى هواجس الجهة المسؤولـة عن منـح المشاريع، مـن الجهات الرقابية حيـث تتعامل بهـذه النقطة باعلى درجات الحذر". الى ذلك صرح صاحب احد شـركات المقاولة محسـن علـي لـ(اكانيوز) ان" اكثر المشاريع التي يتم احالتها من قبل محافظة البصرة تقوم علـى اساس اختيار اقل الاسعار الذي تقدمـت به الشركة وعدم الاهتمـام بالتفاصيـل الاخـرى". واضاف "هنالـك شركات في البصـرة أحيلت اليها مشاريـع كبـيرة وهـي تفتقـر للمؤهـلات اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشاريع".

ويشاطره الـرأي كريم كاظم بان" آلية منح المشاريـع تحـت عنـوان اوطـأ العطـاءات ستكـون نتائجها سلبية علـى امكانية تنفيذ المشاريـع بجودة عالية حيث ستضطر هذه الشركات الى التنفيذ باقل الكلف كون المبالغ المخصصـة لا تتناسب مـع الكلفة الحقيقية لتنفيذ المشروع".

وتتولى لجنة العقـود الحكومية في ديوان محافظـة البصـرة مهمـة اختيـار الشركات للمشاريـع المصادق عليهـا وبحسب رئيس اللجنـة المهندس ولاء عبـد الكـريم عبيـد فـان "هناك ترجيحـاً وضوابط وضعت من قبـل المحافظة من اجل احالـة المشاريع الى الشـركات المتنافسـة مـن خلال اليـة نسب الترجيح ونقـاط القوة، علـى ان لاتتجاوز الـ ٢٥٪ مـن نسـب الترجيـح". واضـاف لـ(اكانيوز) "كما اعتمدنا على العرض المقدم من الشركة لغرض الترجيح والمدة المقدمة لانجـاز المشـروع مـن الشـركة وامكانيـة الشركـة الماليـة وغيرهـا مـن الضوابـط وضعـت بعين الاعتبار حيـث اصبح السعر المقـدم ليـس بالشـيء الاساسـي وهـذا واضح من خـلال احالة المحافظة للمشاريع السابقـة". وبشـأن افضليـة الاختيـار بين الشـركات المحليـة والاجنبيـة قـال" ننظر بعـين التسـاوي بـين الشـركات المحليـة والاجنبيـة والاخـذ بالضوابـط كمراعـاة الاعمـال المنجزة والـذي سيكـون المقياس لنوعية وكفاءة الشركة".

بـدوره نفـى محافـظ البصـرة خلـف عبـد الصمـد الالتـزام بمنـح المشاريـع ضمـن معيـار "اوطأ العطاءات" وقـال لـ(اكانيوز) ان"المحافظـة غير ملزمـة بأوطا العطاءات، لكـن خـوف بعـض الموظفـين مـن المتابعة والرقابـة والنزاهة يضطرهـم الى اللجوء الى أوطـأ العطـاءات لتامـين انفسهـم مـن المحاسبـة القانونيـة". واضاف"مـن اهـم اهدافنا خلال هذه الفـترة هي عملية تمييز الشركات الكفـوءة والشركات غير الكفوءة حيـث كثير مـن المشاريـع التـي حدثت في البصرة وصرفت عليها اموال فشلت بسبب وجود شركات غير كفوءة".

وتابـع :هذا الهدف يتحقـق من خلال رصد اداء الشركـة في الثلاثـة اشهـر الاولى مـن مباشرتهـا العمـل لنحكـم علـى هـذه الشركـة جيـدة ام غـير جيـدة ليتـم سحب عملهـا واعطـاء المشـروع الى شركـة جيدة وكفوءة ورصينـة. والشـركات المتلكئة أو التي تدخـل القائمة السوداء لـن يسمح لها بأخـذ اي مشـروع". وكان محافظ البصرة خلـف عبد الصمـد، ذكـر في تصريح سابق لـ(اكانيـوز) إن" المحافظـة ستكـون ورشة عمل خـلال العـام الجاري بعـد احالة ٨٠٠ مشـروع للتنفيـذ، مطالبا في الوقـت نفسه الشركات المنفـذة بالالتزام بضوابط انجاز المشاريع".

مقترحات لإعـادة تأهيل الأنابيـب النفطية فـي البلد

□ بغداد /المدى

اقـترح الخبـير النـفطي عمرو هشام تأهيل الأنابيب النفطية الممتـدة عـبر المملكة العربية السعودية وإعادتها إلى العمل ومد أنابيب جديدة عبر الأردن لغرض توسيع صادرات العراق النفطية تجنباً لحـدوث حرب دولية في المنطقة.

وقـال هشـام بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) امس السبت إن العالم اليوم يعيش حالة من التـوتر والصـراعات الدولية والتهديدات الاقتصادية والتي تلقي بتأثيرها على الاقتصاد العراقي من خـلال غلق مضيق هرمز أو منع التصدير النفطي عبر الخليج كون اقتصاد البلد معتمدا بالدرجة الأساس على النفط. وأضاف: يمكن للحكومة أن تتجنب المشاكل الدولية من خـلال مد أنابيب نفطية جديدة عبر الأردن وتأهيل الأنابيب النـفطية الممتـدة عبر المملكة العربية السعودية وإعادتها الى العمل.

وذكر: أن الإقتصاد العراقي ريعي معتمد كلياً على إيـرادات النفط بنسبة (٩٠٪)، والعراق الى الآن يمتلك منفذين للتصدير النفطي أحدهما عبر تركيا والآخـر عبر منطقة الخليج العربي، مؤكداً أن غلق أحد المنفذين من قبل الأمم المتحدة على الـدول الخاضعة للعقوبات الاقتصادية سيلحق كارثة اقتصادية بالبلد.

وتـوقع الخبـير النفطي زيـادة الـصـادرات الـنـفـطـيـة خـلال السنوات المقبلة لذلك لا بـدّ من توسيع العمليات التصديرية من خـلال إنشـاء أكثر من منفذ للتصدير النفطي العـراقي من زيادة الإيرادات المالية للاقتصاد الوطني .

انابيب نفطية... ارشيف

برلماني يطالب بمقاضاة شركة سويسرية

□ بغداد /المدى

طالب البرلماني عزيز المياحي وزارة التخطيط بمقاضاة شركة SGS السويسرية، التي تم التعاقد معها سابقا لفحص السلع الداخلة الى العراق ثم تم إلغاء تعاقدها .

وقال في تصريح لـ/البغدادية نيوز/"على وزارة التخطيط ان تسارع في اقامة دعوى قضائية ضد شركة SGS السويسرية التي كانت تتولى مهمة فحص السلع الداخلة الى العراق، بسبب الضرر الـذي ألحقته بالمستهلك جراء تقاضيها مبالغ من بعض التجار مقابل تمرير بضاعتهم غير الخاضعة لمواصفات التقييس والسيطرة النوعية".

واضاف : يجب محاسبة هذه الشركة بشدة وفقا للقوانين العراقية ومطالبتها بتعويضات مادية ومعنوية لردع أية شركة اجنبية تفكر في ممارسة النصب والاحتيال والكسب غير المشروع في البلد، مشددا على ضرورة عدم تجاهل وزارة التخطيط هذا الأمر". وأكد ان" البرلمان سيراقب ما ستتخذه من إجـراءات قانونية ضد هذه الشركة للتأكد من اتخاذها التدابير اللازمة ".

يذكر ان" وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي كانت قد قررت إنهاء التعاقد بشكل رسمي مع الشركة السويسرية SGS لفشلها في فحص البضائع ، مشيرة إلى أنها تعتزم التعاقد مع ست شركات عالمية أخرى متخصصة في هذا المجال . وأشـار وزير التخطيط في وقت سابق إلى ورود عدة شكاوى ضد الشركة منها فرض أجور أكثر من المتفق عليه مقابل التغاضي عن فحص بضائع التجار إضافة إلى تعيينها موظفين لا يتمتعون بالمواصفات المطلوبة.

جمهورية العراق
وزارة العلوم والتكنولوجيا
قسم العقود الحكومية

إعـلان منـاقصـة رقـم ١١م/ ٢٠١٢

تعلن وزارة العلوم والتكنولوجيا عن إجراء المناقصة أعلاه الخاصة (تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومة تحليل أطياف الرامان) فعلى الراغبين بالاشتراك من ذوي الخبرة والاختصاص مراجعة مقر الوزارة الكائن في الجادرية قرب جامعة بغداد للاطلاع على المواصفات ووثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (خمسون الف دينار لا غيرها) غير قابلة للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الإعلان وان آخر موعد لقبول العطاءات (الساعة الحادية عشر صباحا) من يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/٣/٢٦ ويخضع هذا الإعلان الى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (١) لسنة ٢٠٠٨ وجميع القوانين والتعليمات النافذة وعلى المشترك تقديم المستمسكات المطلوبة مع عطائه وسوف يهمل العطاء الذي لم يرفق معه المستمسكات المذكورة ادناه وغير المستوفي لشروط المناقصة علما ان تخصيص المناقصة متوفر من مشروع تقييم العلاقة الترابطية بين الخلفية البيئية وانتشار الأمراض المزمنة والأمراض الحادة/ الخطة الاستثمارية.

المستمسكات المطلوبة:-

١- هوية غرفة تجارة مجددة لعام ٢٠١٢ (بلاستيكية).

٢- تقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب لسنة ٢٠١٢ التقديرية.

٣- إرفاق تأمينات أولية بقيمة لا تقل عن ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان من احد المصارف العراقية المعتمدة نافذة لمدة (١٢٠) مائة وعشرون يوما من تاريخ العطاء مرفق بكتاب معنون الى وزارة العلوم والتكنولوجيا من المصرف بتوقيع مدير المصرف او المدير المفوض حصرا.

٤- قائمة بالأعمال المماثلة مؤيدة من الجهات ذات العلاقة.

ملاحظة/ سيتم عقد مؤتمر فني يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/٣/١٩ للإجابة على الأسئلة والاستفسارات الفنية ان وجدت. علما ان عنوان الوزارة على شبكة الانترنت.

E-mail:contracts.dep@most-iraq.com / Contracts.dep@most.gov.iq / Website:www.most.gov.iq

مدير قسم العقود

٢٠١٢/٢/٢١

اعـلان منـاقصـة للمـرة الثانيـة
صادر عن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
إعـلان رقـم (٢٠١٢/١١) – رقم التبويب حـ/ ٣٣٤٢
مناقصة رقم (٢٠١٢/٣)

تعلن هذه الشركة عن وجود مناقصة عامة لتحميل وتفريغ المواد الغذائية في مجمع مخازن الكرمة لمدة ستة اشهر فعلى الراغبين الاشتراك في المناقصة من ذوي الخبرة والاختصاص مراجعة القسم القانوني للحصول على شروط المناقصة وبسعر (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف دينار للنسخة الواحدة غير قابلة للرد وتقدم العطاءات بغلاف مختوم مؤشر عليه عنوان المناقصة المذكورة أعلاه لغاية الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/٣/١٩ وتوضع العطاءات في صندوق المناقصات في المركز العام للشركة المشار اليه أعلاه ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان ويمكن لمقدمي العطاءات او من يمثلهم قانونا حضور عملية فتح العطاءات في الزمان والمكان المشار اليه أعلاه علما ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطا العطاءات.

الشروط المطلوبة:-

١- صك مصدق فقط بمبلغ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثون مليون دينار صادر من مصرف معتمد في العراق لأمر الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية كتأمينات أولية حتماً وباسم المناقص حصراً.

٢- تكون العروض نافذة لمدة ٣٠ ثلاثون يوم اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة المشار اليه اعلاه.

مشعل حسن صالح

المدير العام وكالة

٢٠١٢/٢/١٦